losely than our perpetual quest of pleasantness (does not Mr. Rider Haggard make even his African carnage pleasant?) adheres to the nes of the world we ourselves know.

Fierce indeed is the struggle for existence among even our pious

آستان قدس

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

۱۳۸۶/۴/۶

نام کتاب فوائد الضیائیه کاغذ فرنگی الوان . جلد تیماجی خرمایی کهنه

مؤلف متن ابن حاجب محشی

شارح عبدالرحمن جامی مترجم

تاریخ تحریر سده ۱۳ ق نوع خط نسخ تعداد سطر ۱۶ و ۱۷

جزء کتب نحو زبان عربی عدد اوراق ۲۱۳

طول ۲۵،۵ عرض ۱۵،۸ شماره عمومی ۲۳۸۷۲

وقفی / خریداری تاریخ وقف / خریداری

ملاحظات

۲۱۷

۱۷۱۶

این کتاب را از ملا ابوالحسن
روضه خان گرفتم

۱۲۶۶

یا علی
علی
علی
علی

این کتاب مال ملا
التوابکی ...

دعای گاودم که هرکس آیة الکرسی با این دعا را بنویسد بر پیشانی گاو او بیرون کند آن گاو حمول شود دعا اینست

اگر کسی را چشم یاد هد
که شده باشد این دعا را
بنویسد بر پیشانی بندد
بسم الله الرحمن الرحیم
بحق جبرئیل و میکائیل بحق
اسرافیل بحق عزرائیل بحق
محمد رسول الله بحق علی
ولی الله ...

وخفوق قلب لو رأیت لهيبه
یا جنتی لرأیت فيه جهنما

الساعة الساعة الساعة افتح افتح
فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم
تنزيل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين

جهت رگ که افتاده هفت
ستاره بشمرد و بگوید بجا باید
رگ اعضای فلان ابن فلان
را بحق این هفت ستاره که
و بحق و ما رمیت اذ رمیت و
لکن الله رمی و لیبلی المؤمنین
منه بلاء حسنا ان الله
سمیع علیم ...

بسم الله الرحمن الرحیم

محمد محمد محمد

وهو حسبي ونعم الوكيل در اينجا وهو مبتدا وحسبي خبر ونعم مبتدا والوكيل خبر در اينجا معطوف جمله انشائيه
بر جمله اخباريه نكند وان نار بوطنى بايد در جمله اخرى هو تقدير كرد با اين نحو وهو حسبي
وهو نعم الوكيل كه هر دو جمله اخباريه هستند وعطف اخبار بر اخبار صحيح با اينكه هر دو
انشائى شوند وهو حسبي را وهو نحسبني تقدير ميكنند كه هر دو انشائى بشوند وعطف
انشاء بر انشاء صحيح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بادابه

اما بعد فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه هذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى

قوله وما توفيقي الا بالله فاعل التوفيق ذاته تعالى واستقبح الفصل بنسبة الفعل
الى الفاعل بالباء لانه يشبه النسبة الى الآلة في قولك ضربته بالعصا
وجه في الكشاف بتقدير مضاف حيث قال
الا بكونه موفقا الاتعونة وتوفيقه

لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزء منها هضما
لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر
به على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه
اقطع لجواز ابتدائه بالحمد من غير ان يجعله جزء من كتابه وبدء بتعريف الكلمة
والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث
عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء من افراد الكلام
ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح
وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتها بالجرح حيث قال جراحات
السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام
جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب مأول
ببعض الكلم واللام فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما
لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس
واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة
الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ الواحد اللفظ في اللغة الرمي

يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل فى عرف النحاة اما

او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان

حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي

كزيد وضرب والحكمي كالمنوى فى زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة

الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبّروا عنه باستعارة

لفظ المنفصل له من هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا

حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لا حكما لانه قد يتلفظ به الانسان

فى بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هى ما يتلفظ به الانسان

وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهى الخطوط

والعقود والنصب والاشارة غير داخلة فى اللفظ فلا حاجة الى قيد

يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة

غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر والوضع تخصيص

شىء بشىء بحيث متى اطلق او احس الشىء الاول فهم منه الشىء الثانى

قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق

مع الضم ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف

بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها

اهل اللسان فی محاوراتهم وبیان مقاصدهم فلا حاجة الی

اعتبار قید زائد لمعنی المعنی ما یقصد بشیٔ فهو اما مفعل اسم بمعنی

القصد او مصدر میمی بمعنی المفعول او مخفف معنی اسم مفعول کمرمی

ولما کان المعنی ماخوذا فی الوضع فذکر المعنی بعده مبنی علی تجرید

عنه فیخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم یتعلق بهما

وضع وتخصیص اصلا وبقیت حروف الهجاء الموضوعة لغرض الترکیب

لا بازاء المعنی وخرجت بقوله لمعنی اذ وضعها لغرض الترکیب لا بازاء

المعنی فان قلت قد وضع وتخصیص اصلا وبقیت بعض الالفاظ

بازاء بعض آخر فکیف یصدق علیه انه وضع لمعنی قلنا المعنی

ما یتعلق به القصد وهو اعم من ان یکون لفظا او غیره فان قلت

قد وضع بعض الکلمات المفردة بازاء الالفاظ المرکبة کلفظ

الجملة والخبر فکیف یکون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان کانت

بالقیاس الی معانیها مرکبة لکنها بالقیاس الی الفاظها الموضوعة

بازائها مفردة وقد اجیب عن الاشکال بانه لیس ههنا لفظ وضع

بازاء اللفظ آخر مفردا کان او مرکبا بل بازاء مفهوم کلی افراده

الفاظ کلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغیرها ولا یخفی

عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الالفاظ مخصوصة

مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هنا

قوله وان كان عاما والا قال وان كان عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه

مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة

لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع

للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان

اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما

ازرنا جبلا لمفرد مجرور

يرتكب في مثل قتل قتيلا او مخصوص مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا

قال النبي من قتل قتيلا فله سلبه للكنه افه على الموسنة زوال الرجب

يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراده احد الوصفين

جملة فعلية والاخر مفردا او كانت النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع

على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه ولم

يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى

فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما

على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر

كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت

كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري

وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج

ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل والاصل في الصفة والافراد فاختار فيما لا عمل له الافراد وانما قدم الصفة الاولى لان الثانية لا وجهت تقدم الافراد على الوضع خطاء من كلام شيخ الرضي ان الافراد صفة للفظ ليس المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة يكن المنتهي ان الافراد من النحاة صفة للفظ بالذات

لفظة واحدة واعرب باعرابين واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه

معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان

الامر بالعكس لكان انسب واقرب وما اورده صاحب المفصل في تعريف

الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله

خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري

مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد

ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة

لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع

تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع

في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون

بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ

وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر

الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل

كانه قيل لما قال المصنف التقسيم ان يدل واي ال ان المقسم يا خذ الدلالة في المقسم واجاب بقوله

وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها

اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى فالوضع يستلزم الدلالة فهي اما

من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة

تقديم الثاني على الاول نظرا الى انه عدم والعدم سابق على الوجود في الممكنات وهذا

عن تباعد القسم وان قدم الوجود ترجيح الاول نظرا الى كونه اشرف ٢٥

والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدلّ عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام
كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدلّ على معنى
فى نفسها بل على معنى يحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى
اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك فى بيان حدّ الاسم
انشاء الله تعالى القسم الثانى وهو ما لا يدلّ على معنى فى نفسها الحرف
كمن والى فانهما يحتاجان فى الدلالة على معنيهما اعنى الابتداء والانتهاء الى
كلمة اخرى كالبصرة والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانّما
سمّى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف وهو فى طرف اى جانب
مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع كما سيعرف
والقسم الاول وهو ما يدلّ على معنى فى نفسها امّا من صفتها ان
يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها باحد الازمنة
الثلثة اعنى الماضى والحال والاستقبال اى حين يفهم احد الازمنة ذلك المعنى عنها يفهم
الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى فى الفهم
عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثانى وهو ما يدلّ على معنى
فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو
وهو العلوّ لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام

الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على
مسماه ولا والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن
باحد الازمنة الفعل سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر
وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حد كل
واحد منها اى من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه قد علم به اى بوجه
الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل يحتاج الى انضمام
كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد
الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة والكلمة مشترك بين الاقسام الثلثة والحرف
ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده
ومانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع
المانع ولله در المص حيث اشار الى حدودها فى ضمن دليل الحصر
ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على
تفاوت مراتب الطباع الكلام فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان

اوكثير ام

وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما

بان يكون كل واحدة منهما في ضمنه والمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن

اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا

حاصلا بسبب اسناد احد الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة

احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة

تامة يصح السكوت عليها فخرج بقوله بالاسناد مثل المهملات والمفردات والمركبات الكلامية

٢ سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد ضربت وزيد قائم او انشائية مثل اضرب

ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى

منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة حيث كانت الكلمتان

اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم

او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة

المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب

زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس فانه في حكم هذا اللفظ

واعلم ان الكلام المظاهر في ان نحو ضربت زيدا وقائما بمجموعه

كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من

كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت

بكلمتهم

والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب
ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف اينما ينظر الى ذلك فانه
قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا
لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فيصدق الجملة على الجمل
الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته فيكون الكلام
عند المصنف اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام
الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم
مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التراكيب
الثنائية العقلية بين الاقسام الثلثة ترتقي الى ستة ثلثة منها
من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف ثلثة منها من
اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البيّن ان الكلام
لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل والاقسام الاربعة
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل
والحرف المسند اليه مفقودان وفي الاسم والحرف احدهما مفقود

فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمفقود المسند و

نحو يا زيد بتقدير ادعوا زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب

الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعوا الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى

كائن في نفسه اي في نفسه ما دل اعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على

لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل

على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه

وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها

حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى

في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى

كلامه ومحصله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج

موجود اما قائم بذاته وموجود اما قائم بغيره كذلك في الذهن معقول

هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول

هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء

مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى ما مفهوميته ملحوظا

في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره

وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة

عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم

ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظ

العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرّف

حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما

عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل

عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع

لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة

من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها

وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا وملاحظة في حد ذاته فيستقل

بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات

فلا يستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها او بها

اذ لا بد في كل واحد منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة

بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها لكونها

الات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى

في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه

استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها

من غير حاجة الى ذكر ما الى امر اخرى اليها الاستقلاله بالمفهومية ثم رجع كينونة المعنى
في نفسه ثم رجع كينونة المعنى بنفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد
وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل
ان يرجع الى ما موصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون شكلي ما
ماسبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع
الى المعنى بتصحيح ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ناهرة في
الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتهما بما يدل على اعتبار كينونة
المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هنا برجوعه الى المعنى وما سبق
من التحقيق ظهر انه لا نقل ... الاسم جمعا ولا احد الحرف منعا بالاسماء اللازمة
للاضافة ... وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها ثم منها تعقل متعلقاتها
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في
مفهوميتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم
ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها
المعتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان
الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني في الفهم عن لفظ

الفعل

الفعل فخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اى غير مقترن مع احد الازمنة

الثلثة فى الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالقيد

الاولى خرج الحرف عن الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران

ان يكون بحسب اصل الوضع الاول فتدخل فيه اسماء الافعال لان

جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه

صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات

فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى

او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف

او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا اذ ليس لشىء منها

الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال

المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معانيهما به بحسب

اصل الوضع وخرج عنه ايضا المضارع فانه على تقدير اشتراكه بين الحال

والاستقبال يدل على زمان معين من الازمنة الثلثة فيدل

على واحد معين ايضا فى ضمنهما اذ لا يقدح فى الدلالة من الارادة

ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة

معرفة به فقال ومن خواصه تثنيتها بصيغة جمع الكثرة مع على كثرتها

على معتبر الدلالة على ما سواه فهم
يقدح فى ارادة المتيقن زيادة ما سواه
وان الدلالة لا ترجع

ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي خاصة وخاصة الشيء

ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة

له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص

الاسم دخول اللام اي لام التعريف فلو قال دخول حرف التعريف

لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر

لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار

عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها

زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد

ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى ان الهمزة المفتوحة وحدها زيدت

اللام للفرق بينها وبين الهمزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف

بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة

والحرف لا يدل على المعنى المستقل بالمفهومية والفعل يدل تضمنا لا مطابقة وهذه

الخاصة ليست شاملة لجميع الافراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل

على الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير

الخواص الخمس المذكورة هنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر

بالاسم لان اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا ...

وحرف التعريف موضوع لتعيين معنى مستقل يدل عليه اللفظ مطابقة وهذا لا يوجد الا في الاسم فيكون حرف التعريف مختصا بالاسم

... لا يكون ... فاعلا ... والمفعول ...

... ان ... المختار ... اللام ... التعريف ...

... لكن الاضافة ... لفظا ... معنى ...

في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه

موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان لا يخالف الاصل بان تختص

بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او تزيد عليه بان يعم الاسم والفعل

ومنها دخول التنوين باقسامها الا تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه اى نسبة

هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول

الذكر في الاول والتحقق في الاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا

في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم

لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف

وضعه ومنها الاضافة اى كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا

بذكره لفظا ووجه اختصاصهما بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف

والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل

والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال

هذا بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر لئلا

ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر

لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا

مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه

منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونه فى

فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضارب زيدا

وانى ضربت زيدا فان العامل فى زيدا فى هذه الصور مختلفة بالاسمية

والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا

النصب على التميز اى يختلف لفظة آخره او تقديره وعلى المصدرية اى يختلف

اختلافا لفظيا او تقديريا والاختلاف لفظا كما فى قولك جائنى زيد

ورايت زيدا و مررت بزيد و تقديرا كما فى قولك جائنى فتى ورايت فتى

ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وفتى قلبت الياء الفا فصار لا عراب

تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة

او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد

وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او جمعا فانه قد اختلف

العوامل فيه ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد

بعد الناصب علامة النصب و بعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية

والجمع فآخر المعرب فى هذه الصورة يختلف باختلاف العوامل

حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى آخر المعرب ولا فى العامل

اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة بمبنى الاصل مع عامله

ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول
العامل قلت هذا حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين من احكام المعرب
والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الاخر لا فساد فيه فان
للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل
غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما
اى حركة او حرف اختلف آخره اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة
به اى بتلك الحركة او الحرف حين يراد بالموصولة الحركة او الحرف
لا يرد عليه العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية
المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب
والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو
غلامى لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب
ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر
تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على معانى المعتورة عليه وكانه اراد بهذا
حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام فى ليدل
متعلق باختلف خارج عن الحد يعنى وضع الاعراب المفهوم من فهو اى الكلام

اذا دخل عامل يحصل من الفاعلية
التى تقتضى الاعراب الرفع الذى
يقتضى الاختلاف والعامل
والمقتضى من الاسباب البعيدة

فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعنى اختلف آخره لا

لبيان الاختلاف او ماية الخلاف على المعانى بعنى الفاعلية والمفعولية

والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه كى على المعرب على تضمين

منه معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اذا

تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية

لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب المعرب

متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغى ان يكون علامتها ايضا كذلك فوقع

بسببها اختلاف فى آخر الاسم المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى

ونصبت يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى وانما جعل الاعراب

فى آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته

ولاشك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها

ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربته اذا اوضحته فان الآخر

يوضح المعانى المقتضية للاعراب او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون

الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمى به لانه يزيل الفساد الناشى

بعض المعانى ببعض وانواعه اى انواع الاعراب الاسم ثلثة رفع ونصب

وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا

[illegible]

اصلا لمخالفة الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية

على الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة

كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما

ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان

او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كان او حكما

ليشمل الملحقات به كالحال والتميز وغيرهما والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة

اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا

لم تحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما خص

الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل

قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها

خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل

الجر علامة الاعراب له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل

المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب

ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به يحصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة

اي بالفعل به لان اقتضائه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه محل المعاني المعتورة كما ذكرناه فقد

لها وفي نحو رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد

فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة

في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن

اراد بالمفرد ما لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا في معناهما كاثنان وكلا وثلاثون وعشرون
وكذا الاسماء الستة فانها في معنى التثنية لان كل واحد منها يقتضي اثنين كالاب
للاب والاخ للاخ والابن للابن والعم للشفقتين والحم للحرمة فانه قرابة زوج
المرأة وذو بمعنى صاحب للصاحبة فانه في سبب الاضافة لما يقتضيه مثل
[illegible]

مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف
اى الاسم الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة
فالاعراب فى هذين القسمين على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب
ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما اذا كان الاعراب بالحركة
والاعراب [illegible] فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث
والاعراب فيهما بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا
اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب
قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية
والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم
الثانى جاءنى طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون
بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا
وجرا فان النصب فيه تابع للجر كما سيجىء ذكره مثل جاءنى مسلمات ورايت
مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا
فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءنى احمد ورايت احمد ومررت باحمد
اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرءة من جانب زوجها
فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشىء المنكر الذى يستهجن ذكره كالعورة

فان النصب فيه تابع للجر [illegible] الاصل الذى هو جمع المذكر السالم

والصفات الصحيحة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات

واوية وفوك وهو اجوف واوي لامها اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف

مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون المضمر

الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو

رفعا والالف نصبا والياء جرا حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم ولا مطلقا

بل حال كونها مكبرة اذ مصغرا تها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت

اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب

التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة وانما قال

مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها

بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة

ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر

الاسماء المضافة اليها ولم يكتف هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط

اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم

لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا الترا

بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينها وبين الاحاد وحشة منافرة

تامة وانما اختار والاسماء الستة لان الاعراب كل من المثنى والمجموع

ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسماً وانما اختاروا هذه الاسماء الستة
لمشابهتها المثنى والجمع في كون كل منهما مثبتة تعدد لوجود حرف صالح للاعراب
في اواخرها من الاعراب سيما بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما
يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافاً اي حال كون
كلا وكلتا مضافاً الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى ولفظه يقتضي الاعراب بحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب
لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية
لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب
معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما
ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه
مضافاً الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت
مفردة لكن صورتها صورة التثنية فالحقت بها بالالف رفعاً والياء المفتوح
ما قبلها نصباً وجراً كما ينبغي جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحاً وهو

وهو الجمع المذكر والمراد به ما سمي بالواو رفعا والنون او الياء والنون

فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون

فما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اى نظائرها

الى التسع وهي ثلثون الى تسعين ولا ثلثون قيل عشرون ليس جمع عشرة وجمع ثلثة

والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة في اطلاق

ثلثين على تسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس في البواقي

فاعرابها

وايضا هذه الالفاظ تدل على معاني معينة ولا تعيين في الجموع بالواو

رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع

ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب

وهو علامة التثنية والجمع فتناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون

اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرع له لان الاعراب بالحرف فرع للاعراب

بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحرف وكان حروف الاعراب ثلثة اعرابهما

ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف

الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص

المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف

علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل والحلو

نحو ينه بان وضربا والواو علامة الرفع فى الجموع لانه الضمير المرفوع

للجمع فى الفعل نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل

قدم المضارع على الماضى فى المثال لمناسبة المضارع المثنى والجمع فى اعرابهما بالحروف

وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتح و

التثنية وكسروه فى الجموع لثقل الكسرة وقلة الجموع الجمع وحملوا النصب

لان التثنية يطلق للعقلاء وغيره من الحيوان والجماد من الجمع مختصة بالعقلاء

على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب بالجر لوقوع كل واحد منهما فضلة

فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعها

المختلفة شرع فى توضيح بيان الاعراب اللفظى والتقديرى الذين اشير الى

تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار

اليه اولا ثم الى اللفظى ما عداه فقال التقديرى اى تقدير

الاعراب فيما اى فى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه اى امتنع ظهوره

فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية

كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة سواء كانت

موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفا بالتقاء الساكنين

كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين غير قابلة للحركة

وكما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه

لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل

قوله ولما كان التقديرى اقل اى من تقديم

التقديرى مع ان اللفظى لكونه الاصل احق بالتقديم

ولا يبعد ان يقال التقدير لخفائه اولى بالتقديم

اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا

الى ان غلامى لاضافته لا مبنى

وخلافهم المقدر لان غلامى معرب

لان الاضافة الى المبنى لا توجب البناء

قوله اشتغل وذلك لاشتغال الزوج من الكسرة الى الفتحة

على الياء فى حالة الرفع واستثقال اجتماع ثلث كسرات

امتنع ان تدخل عليه حركة اخرى بعد دخول موافقة لها او مخالفة فما ذهب

اليه بعض من ان لا يعرب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظا غير مرضي مطلقا

اي في الحال الاحوال الثلثة يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين

من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير المختص ببعضها او استثقل

عطف على التعذر اي تقدر الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل

ظهور الاعراب في لفظه وذلك فيما كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية

ولكن يكون ظهوره ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء ما قبلها مكسورة

سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي

رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال

الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض

يعني تقدير الاعراب لاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون

في الاعراب بالحروف في نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص

بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة

الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي

سقط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت

الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لاجل الياء فلم يبق علامة

قوله او ... عطف على قوله كقاض ... تعلق قاض ... انما يكون في هذا الكلام حتى يكون ... ليس كذلك شيء منهم

قوله فلم يبق علامة الرفع لان علامة الرفع الواو ولا ما يبدل منها نقول الفاضل اي ابن برد في كتب المغني وما ذكره ابن الحاجب نظرا الى ان الياء الاولى فيه عوض عن الواو وكلما كان مذكورا يكون الاعراب لفظيا لا تقديرا عوضه ... للمعوض عنه ليس لان البعض الاعوض ... بصواب ...

علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا

بخلاف النصب حالتي والجر لان الادغام لا يخرج اليا لا يخرج اليا عن

حقيقتها فان اليا مدغمة ايضا يا أو قد يكون اعراب بالحروف تقديريا

في الاحوال الثلث مثل جاني ابو القوم ورايت ذا القوم ومررت بذي

القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين

لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ به

فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل

ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من

المنصرف ومعرفته بعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي

شرع في غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه

علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اي في الاسم

ذكره من علل تسع او علة واحدة منهما اي من تلك التسع تقوم هذه العلة

الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما

وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسع لا كل واحد منها

حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وهي

الجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والالف

فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون
زائدة من قبلها الف كوزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة
منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة
قوله الف فاعل للظرف اعنى من قبلها او مبتدا وخبره الظرف المقدم
عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا
زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا
لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد زيادة الالف قبل النون
اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا الوصف لفهم
زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل
على اشتراكهما فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف
وقوله وهذا القول يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لهما الى الحفظ لان
النظم اسهل والقول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبى
لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان والتسعة منها لا واحدا والقول
بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان فى عددها خلافا فقال بعضهم
انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها
تسعة تقريبها الى ما هو صواب من المذهب الثلثة ثم انه ذكر انه

تقريب م

العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل
واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي
ايراد زينب مثال للمعرفة بعد دخول طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي
والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال
للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه
اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين
او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان كل علة فرعية
فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث
ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخر
اشتقاقه من الاسم المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين
الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم
ثم قائمة او التعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة
في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان
اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل

في

١٨

نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي وبجوز اي لا يمتنع سواء كان ضرورتا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا بجعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المقدماً فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف ههنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعراء ورعاية غايته فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او ازحاف يخرجه عن السلامة اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين ليستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يستقيم قوله للضرورة قلنا الاحتراز من بعض الزحاف فانه اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد

بي نم رحمت هذا ان نم ورد مصيبتها
كه كر بروزها ريزد ز در ز تره شون شبها

باشد
بحر دار فان نعمان ... كه ... نام رسد
به ... بوي خوش آمد

حبيب لرب العالمين محمدي بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رءوف من يسمى

باحمد فانه لو قال باحمد بفتح الدال لاخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف

الروي في ساير الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف

غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب

بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا

واغلالا اي هذا من صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا

في قوله سلاسلا واغلالا لانها الامثال المجموع غير المنصرف الذي صرف للمنصرف

الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما تقوم مقامهما اي العلة الواحدة

التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فانه قامت كل واحدة

منهما مقام علتين لتكررها احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع

فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع

الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح و

ثانيهما التانيث لكن لا مطلقا اقسامه وهو الف التانيث المقصورة [بل بعض ص]

والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمتين

وضعا لا انفكاك لهما اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء احمر فيجعل

لزومها للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف

التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت
فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض لها اللزوم لعارض كالعلمية
مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي والعدل مصدر مبني للمفعول اي كون
الاسم معدولا وخروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الا
الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك
الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات
فلولا اضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان
المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير
انما تقع في الصورة فقط فلا ينتقض بالحذف عند بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه
عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى
ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما
كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات
الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن صيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس
وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني قوسا
وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف

القياس من غير ان يعتبر جمعها او لا على افراس وابناب واخراج افوس
وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء
بما هو اخص منه اذا كان المقصود منه تميزه عن بعض ما عداه فيمكن
ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن ساير العلل لا عن كل ما عداه
فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا بأس بكونه اخص منه فلا حاجة في تصحيح
هذا لتوجيه الى ارتكاب تلك التكلفات التكلفات واعلم انا نعلم
قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا
فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب
آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها الا انهم تنبهوا للعدل
فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر
ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول
وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الخروج بدون
اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض الامثلة يوجد دليل غير منع منصرف يدل
على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها
لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقيق العدل باخراجه عن
ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار

كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك
الاصل لتحقق العدل فلا بد له دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا ان
تحقيقا معناه خروجا كائنا عن الاصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف
كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناها تكرارا دون
لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا
كما في جاء القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة
وكذا الحال في احاد وموحد واثنى ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف
وفيما ورائهما الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب
في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية
العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث
لاعتبارها فيما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث آخر واخر اسم التفضيل
لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل باللام والاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها
علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام
اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر
من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين

او البنا او اضافة اخرى مثلها كوجع وقيل ويا تيم تيم عدي وليس في آخر شي
من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء تأكيدا لجمع
وذكر لجمع كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل اذا كانت صفة ان تجمع على فعل
كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على
صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا غير الى جمع
عن واحد منها تحقق العدل فاحد السببين فيهما العدل التحقيقي والاخر
الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي جمع
واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه
لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما
كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب
فلا شذوذ فهذا الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها
الشذوذ من اين يحكم فيهما بالشذوذ وبهذا تبين الفرق بين الشاذ
والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون لداعي
الى تقديره فهو منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير
منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما ولما توقف اعتبار
العدل على وجود الاصل لم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع صرف قدر فيهما

ان يعلى

ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل قطام باب المعدول عن

قاطمة واراد ببابها كل ما هو على وزن فعال علما لاعيان لمؤنثه من غير

ذوات الراء فى لغة بنى تميم فانهم اعتبروا العدل فى هذا الباب حملا له على ذوات

الراء فى اعلام المؤنثة مثل حضار وظفار ووبار فانها مبنية وليس فيها الا

الاسباب العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل

لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر العدل

فيما عداها فاجعلوه معربا غير منصرف اما اعتبارا حملا على نظايره مع عدم الاحتياج

اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل

فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف وهذا يقال

ذكر باب قطام ههنا ليس فى محله لان الكلام فيما تدر فيه العدل لتحصيل

سبب منع الصرف وانما قال فى تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما

نحن فيه والمراد من بنى تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات

الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها

لتحصيل سبب البناء وحملا ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا

على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة

بحسب اصل الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض

صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه
موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل
قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي
هي من قبيل المعدودات لا العدد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية
وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر
في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته
ولذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان
يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية
لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية
الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف
الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض
افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا
لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم
عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم
مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة
اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا

اسمين

اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد

وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني

السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها

بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية

فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما

عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوجود الفعل

والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية

لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفية

لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة وكذلك اخيل للطائر اي لطائر على زعم وصفية

لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء

عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها معنى الوصفية مطلقا

وفي الحال طارئ الاصل

لان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه

لا يشترط له شرط في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث

ليصير التانيث لازما لان الحكم الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان

ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة

والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية

فيه الا ان بينهما فرقا فانه في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف
وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط
تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور
الثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب
او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة ومثل ماه وجور
وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين
فتمنع تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب
فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي احد الامور
الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب علم للمونث
علم المونث معنوي وسقر علم الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين
لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم
تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة ثم ان سمي به اي بالمونث المعنوي
مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع

في حكم تاء التأنيث قام مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار

معناه الجنسي اذا سمي به رجل ينصرف لان التاء التأنيث الاصلي زال بعلمية

للمذكر غير ان يقوم شي مقام والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب

وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار الجنسي اذا سمي به رجل يمتنع منها

لانه وان زالت التأنيث بعلمية المذكر والحرف الرابع قائم مقامه بدليل

انه اذا صغر قدم ظهرت تاء القدرة كما تقتضيه قاعدة تصغير قوائم

قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان

الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل يمتنع صرفه للعلمية

والتأنيث المحكي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف

التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تأثيرها في منع الصرف ان

تكون علمية اي تكون هذا النوع من جنس التعريف العلمية على ان تكون

الياء للنسبة وانما جعلت مشروطا بالعلمية لان تعريف المضمرات

والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات وضع الصرف من احكام المعرب

والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم

منصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف

العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا

كما جعل البعض لان الفرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعيته العلمية

له العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب و لتاثيرها فى منع الصرف

شرطان شرطها الاول ان تكون العلمية اى منسوبة الى العلم فى اللغة ال

العجمة بان تكون محققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان

ينقله العرب من لغة العجم اسم جنس بمعنى جيد سمى به احد رواة القرا

لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما فى العجمة واما

في الحكميد شرطا الذى يتصرف فيها العرب مثل نصير فانهم فى كلامهم فضعف

فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمى احد بلجام

لا يمنع صرفه لعدم علمية فى العجمة وشرطها الثانى احد الامرين تحرك

الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اى ثلثة احرف لئلا تعارض

الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا التفريع بالنظر الى الشرط الثانى

فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المصنف

لان العجمة سبب ضعيف لانها امر معنوى فلا يجوز اعتبارها مع سكون

الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة يظهر فى بعض التصرفات

فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت

قد اعتبرت العجمة فى ماه وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا

اى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كما لو ... بمعنى جعد الشعر فانه كان فى العجم ... صح

قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لثلاثة يقاوم
سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب
اخر اعتبار سببيتهما بالاستقلال وشتر وجم اسم بلد وبكر وابرهيم
ممتنع من صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما اما في شتر تحرك الاوسط
وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما غض التفريع بالشرط الثاني
لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من اشتراط احد الامرين ولهذا
قدم انصرافه مع انه تفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم
ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان الاسماء الانبياء عليهم
السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود
لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان
سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب ولد اسمعيل
ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر
فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط
قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان
اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة
احرف اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى

وهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرها
المغير للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع
السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة
على صواحبات وانما اشترطت لئلا يكون صيغة مصونة عن قبول
التغيير فتؤثر بغيرها منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف فالمراد بها
تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فرازنة
جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت
على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى
الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعية فتور ولا حاجة الى
اخراج مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما
الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان
بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما
ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان بغير ها فممتنع
صرفه لوجود شرط تأثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان
ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف وسطها ساكن واما نحو
فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف

٢٥

لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بذاتها وحضاجر علما للضبع هذا

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على

الكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع

بل ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان تكون منصرفا للجمعية

لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر ما لكونها علما للضبع غير

منصرف لا للجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه للجمعية

فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها

كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية

فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية

والتأنيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا تأنيثه غير متعين مؤنثة والا

لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه علم للجنس الضبع مذكرا كان

او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم

ولم يقل الجمع شرطه ان تكون في الاصل ~~كما قال في الوصف الاصل~~ كما قال في الوصف

لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية

غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب

عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقضت عن الاشكال الوارد على

فذا

الجمع بمضارع بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال في الاصل فانقول في سراويل

فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير فلا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل

فاجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر

في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت وقد قيل

في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس لا في الحال ولا في الاصل جمعا فمنع الصرف

على موازنته اي على موازنته اي على ما يوازنه من الجموع

العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن

من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم

من ان يكون حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على اعتبار

سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم

عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه

جمع سروالة تقديرا وفرضا لانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان

هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة

انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت

سروالة على سراويل واذا صرفنا اي سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا

والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع

بجمع ه

تكثيره

تحقيقا

يحتاج الى التقصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل ياؤها
كان او واو بالكاجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر
كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة فتحذف الياء عنده ويدخل
التنوين عليه تقول هذه جوار ومررت بجوار كما تقول هذا قاض
ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة
منتهى الجموع بخلاف حالة الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم
الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد
تمامها فاصل جوار في قولك هذه جوار جواري بالضم والتنوين بناء على
ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت
الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام
وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف
والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير [منصرف] لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع
لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الرا

والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف وعوض عن اليا
المحذوف او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حال الجر بلا تفاوت
وفي لغة بعض العرب اثبات اليا في حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب
اثبات اليا في حالة كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت
جواري وبناء هذه اللغات على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه
لما كان اليا مستثقلا حذفها في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال
ولما وقع اعلال وما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين
فحذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت اليا لالتقاء الساكنين
فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة
المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين
شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف
وان لا يكون باضافة لان اضافة لا تخرج المضاف الى الصرف والى حكمه
فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا
فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية

بها انما هي لدلالتهما على قصة غريبة فلو تطرق اليهما التغيير يمكن ان يفوت
تلك الدلالات واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيهما منع الصرف
الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان يقول
وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا حرف العطف ليخرج
مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه
اكتفى في ذلك بما يذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام
المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى خروجها
مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو صاحب
هذا البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية
اوغيرها الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان
الا قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون
مزيدتين لانهما من الحروف الزوايد وتسميان مضارعتين ايضا
لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة
خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما
للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث والترجيح هو القول الثاني
ثم انهما ان كانا في اسم بني به ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها

معها صفة من صفات الرجل وفرس اديدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول

يسمى اسما والثاني صفة فالمراد به الاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم

اي ان لا يدل على ذات مالوحظ

الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف

والافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في امتناع

او تحقق سبب آخر عطف

من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما وليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي

هذا التعليل انما يصح على المذهب

التأنيث كعمران وكانا في صفة فانتفاء فعلانة اي كان الالف والنون في صفة

فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما

لالفي التأنيث على حالهما ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه

عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة

فيبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالهما ومن ثم اي من اجل المخالفة

في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف وغير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى

ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا

مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب

من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا اختلاف في منعه

لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان

فانه لا اختلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة

لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم
فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل
وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي
في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة
العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل
كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذا المعنى
وجعل علما للفرس وكذلك بذر علما لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فانها
نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم للصبغ معروف وهو العندم وشلم اسما
لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في
ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه
ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل الممتنع صرفه الا بعض النحاة
او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل واول ما كان
على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل
غير قابل من حروف كزيادة غير قابل اي مثل زيادة حرف او حرف زائد
في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل
غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان

وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل فلم يذهب صحيح

الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وباعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم
عليه ادبع اذا سمى به رجل فان لحوق التاء بالتذكير فلا يكون قياسا والاسود
فان مجى التاء فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله
يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم اى ومن اجل
اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم
قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لحى يعمله للناقة القوية على العمل والسير
وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه العلمية مؤثرة فى منع
صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها بسبب لغو واحترز به لذلك عما يجامع
الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف
لا تاثير فيه العلمية اذا نكر و بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به
نحو هذا زيد ورايت زيدا اخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن
الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل
محق صرف لما تبين اى ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرايطها
فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السببية الذى هى
اى العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب
والالف والنون المزيدتين ان كانا فى اسم فان كل واحد من هذه الاسباب

الاربع مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الا الاستثناء
الاول اى لا يجامع غيرهما هى شرطه فيه الا العدل ووزن الفعل فان
العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما فى ثلث واحمر
وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان مخصوصة ليس شئ منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف
فلا يكون معا اى لا يوجد شئ من الاسماء الذى بين المجموع هذين السببين
وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير منصرف
الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث
هو سبب فيما هى الشرط من الاسباب الاربع المذكوره لانه قد انتفى
احد سببيه الذى هو العلمية بذاته والسبب الاخر المشروطة بالعلمية
من حيث وصف سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب
واحد فيما هى ليست بشرطها فيه من العدل ووزن الفعل هذا و قيل
على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسر الميم علما لمفازة من اوزان الفعل مع
وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجئ بضمتين فلما استعمل
جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت
بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التى تحقق فيها العدل محققا كان

او تقديرا لم تجامع وزن وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق
لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار
خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت
وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر
علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الاخفش الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان
قول التلميذ اظهر موافقة لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة
الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في ادخال في مثل احمر علما
اذا نكر والمراد نحو احمر مما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي
فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف
عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى
كل وكذلك افعل التفضيل المجرد من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من
من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
اعتبار للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع

الوسنا عتبار الوصفية الاصلية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية

وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه

لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا

فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قلت الباعث

على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما ح

وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة

من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها

سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما

اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واسطة العلمية وما الاخفش ذهب

الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل

لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف

والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير

في مثل احمر علما وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع

نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا

يلزمه اي سيبويه من اعتباره الوصفية بعد التنكير في مثل احمر علما اعتبارها

في باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبرها فيه

الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم
في باب حاتم على التقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعني الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ
واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين
الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرتا الوصفية الاصلية والعلمية
في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد
بعد زواله مع آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه
به فاعتباره معه غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام
التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة
الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون
بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة
خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب
الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة
قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون

التنوين

دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف
مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسرة
انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهة للفعل لم يؤثر الا في سقوط
التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين ..
لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلميتين انكانتا باقيتين
مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت
احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة
فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما فى ابرهيم وان لم يكن
شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان لم يكن هنا علمية كما فى احمر بقيت
العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المص غير المنصرف
المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لانه موصوف الاسم وهو
مذكر لا يعقل ويجمع وهذا الجمع مطرد اصفة المذكر الذى لا يعقل
كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات
وكالايام الخاليات وهى المرفوع الدال عليه المرفوعات لان
التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما يشتمل اى اسم يشتمل على
علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعله وهى الضمة او الواو والالف

المرفوعات
١٧٥

والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان
ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص بالرفع بما عدا الرفع
المحلي وهو يجيء مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء
الفاعل
فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية وانما قدمه لانه اصل
المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان
عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق
على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم
فالمشتمل له وقف يرفع بحركات او بظاهر او تقدير
عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه
الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم
اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن
الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبه
اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك لينا ول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة
المشبهة والمصدر واسم فعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل
وشبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب

لانه

لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى الضمير اسناد اليه في

الحقيقة لكنه موخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتداء

المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه عليه

اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب

تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند اليه

الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل

او شبهه به وطريق قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها

كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم

كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب

من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله واخذ في تعريفه

كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد

في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا

مثال لما اسند اليه شبهه الفعل والاصل في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون

الفاعل عليه ان لم يمنع عنه مانع ان يلي الفعل المسند اليه اى يكون بعده

من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معموله لانه كالجزء من الفعل لشدة

احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع

توالى الحركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذى يقتضى تقدم

تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع

الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط

وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد

لفظا ورتبة فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز

خلافا للاخفش وابن جنى وسندهما فى ذلك قول الشاعر جزى ربه

عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان

هذا الضرورة الشعراء والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام وبانه لا نسلم

ان الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى جزاء

الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية ومفعولية المفعول بالوضع

لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفى ضمن الامثلة والمفعول

المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع

اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شئ آخر انه قرينة عليه فلا يرد علينا

ان ذكر الاعراب مقتضى عنه اذ القرينة شاملة وهى ما لفظية نحو ضرب

موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا

بالفعل بارزا كضربت زيدا ومستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون

واعلم ان اضمار قبل الذكر جائز فى خمسة مواضع احدها فاعل ضرب كوزيد

قوله والقرينة جواب عن سؤال مقدر كانه قيل القرينة ما يدل على فاعلية الفاعل والمفعولية المفعول اعم من ان يكون ذلك لفظا او وضعا فلا حاجة الى ذكر الاعراب لاشتمال عليه فاجاب بقوله اذ لا يعهد الخ بان الاعراب يدل عليهما لكن لا بالوضع فيكون القرينة غير الاعراب فلا يشتمل بذكر الاعراب ٣٢

المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله
اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورة التقديم والتأخير
نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب
تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء
الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل
ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال اما فى صورة وقوع المفعول
بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورة التقديم والتأخير فلئلا ينقلب
الحصر المقصود فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرو انحصار ضاربية زيد
فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص آخر والمفهوم من قوله
ما ضرب عمرو الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان
يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلبت احدهما بالاخر انقلب الحصر
المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير
لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرو زيدا
فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى
الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر لان معناه

كذلك لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احد الا عمرو زيد فيفيد انحصار
صفة كل منهما في الآخر وهذا بخلاف المقصود اما وجوب تقديمه عليه
في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر هنا في الجزء الاخير
فلو أخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول
نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي
التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت
آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد
او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل
غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول
في جميع هذه الصورة اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا
ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل
غير متصل لمنافاة الاتصال بالانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا
فانه يجب ح تقديمه الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا

فى مثل زيد اى فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن
يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان
تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان حذف الخبر يوجب حذف
الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل فى الحذف
اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو
قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول
يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل
وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر
وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب
يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من
يعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء وآخر
البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة
عطف بر ضارع و مختبط کسی است که گدائی کرده باشد بی وسیله از جهت اهلاک مهلکات مال او را
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح
جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه من
يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به
الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف

الفعل اى انه للفاعل القرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل

وان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسّر لرفع

الابهام الناشى من الحذف فانه يجوز الجمع بينه لو ذكر المفسر لم يبق

المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون الحذف فانه

يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقوله جائنى رجل اى زيد فتقدير الاية

وان استجارك استجارك احد من المشركين استجارك فحذف فيها فاعل

فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب

حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا

بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل

وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده فى مثل نعم

جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية

وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب

لعدم قيام ما يؤدّى مؤدّاه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك

وانما قدّر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قام ليكون

الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان

بل العاملان اذا التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معطى

٣٥

ومكرم عمرًا وبكرًا كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لا صالة الذى العمل

وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من الفعلين اقتصارًا على

اقل مراتب التنازع وهو الاثنان اسمًا ظاهرًا اى اسمًا ظاهرًا وانما بعدها

اى بعد الفعلين اذا المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل

الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى

تنازعهما فيه مجال التنازع انما بحسب المعنى بتوجههما الى الاسم وينبغى

ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك المواضع معمولا لكل واحد منهما على البدل

ح لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون

متصلًا بالفعل الثانى وهو مع كون الثانى متصلا بالفعل الثانى لا يجوز

يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب

واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم

وهو اضمار الضمير الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين

لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى

لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه

اضمار الفاعل فلهذا خصصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع فى الضمير

الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء

فيعملان معاً واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق قطعه عندهم

الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى

كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلاً له فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية

مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون تنازعهما فى المفعولية بان يقتضى كل

واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولاً له فيكونان متفقين فى اقتضاء

المفعولية مثل ضربت واكرمت زيداً وقد يكون تنازعهما فى الفاعلية

مثل اكرمت اكرمنى زيد

والمفعولية وقد يكون ذلك على وجهين احدهما ان يقتضى كل واحد منهما

وضربنى وضربت زيداً

فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فلا يكونان متفقين فى ذلك

الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرواً وليس هذا قسماً ثالثاً من التنازع

هو بل اجتماع قسمى الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية الاسم

الظاهر بعينه ولا شك فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة وهذا

هو القسم الثالث المقابل للاولين بقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة

بالارادة يعنى قد يكون تنازع الفعلين فى اقتضاء الفاعلية والمفعولية

حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم

الظاهر المتنازع فيه واحداً وانما لم يورد مثالاً للقسم الثالث لانه اذا اخذ

الاول حصل

الثانى

و فعل من المثال فعل من المثال الثانى حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه

والمفعولية

والآخر المفعولية

ذلك الاسم الظاهر

كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت
زيدا واكرمني وضربت زيدا وغيره ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه
مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز
الاعمال الفعل الثاني الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اى اعمال
الفعل الاول مع تجويز الاعمال الثاني لسبقه والاحتراز عن الاضمار
قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبناء
به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول
اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا في العمدة بشرط التفسير
وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع
بعد الفعلين اى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون
الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند شئ مسده خلافا
للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر
ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز
اى تجوز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا
اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله

عند البصريين ضربني واكرمني الزيدان

اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور وحذف الفاعل كما هو مذهب

الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته

وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته نحو ضربني واكرمني الزيدان

ولا يلزم محذور وقيل ورد عنه لتنزيل الرافعين او اضماره بعد

كاف صورة تأخير الناصب نحو ضربني واكرمني زيدا وهو ضربني واكرمت

زيدا وهو رواية الثقة عن المشهور عنه وحذفت المفعول احترازا عن

التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه

والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت

زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف مفعولي احد باب حسبت ولا يجوز

اضماره لئلا يلزم اضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول

كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني

واكرمني زيدا اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا

الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور لحذف الفاعل ولا اضمار

قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول

في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز

حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير

ح راجعاً الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر
المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له
له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول
الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول
ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف
ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراد والا فالظاهر انه
لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا
مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع فيه
ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ
القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو
قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى

ثنا اختاره اذ لا قائل بتساوی الاعالین فاجاب المص عن طرف البصریین

وقال امرء القیس كفانی ولم اطلب قلیل من المال لیس منه ای من باب

التنازع لفساد المعنی علی تقدیر توجه كل من كفانی ولم اطلب

الی قلیل من المال لاستلزامه عدم السعی لادنی معیشه وانتفاء

كفایه قلیل من المال وثبوت طلبه المنافی لكل منهما وذلك لان

لو یجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا علی احدهما

منفیا والمنفی من ذلك مثبتا فعلی هذا ینبغی ان یكون مفعول لم اطلب

محذوفا ای لم اطلب العز والمجد كما یدل علیه البیت المتاخر عن قوله

ولكنما اسعی لمجد [illegible] وقد یدرك المجد المؤثل امثالی تح یستقیم — ویكون [illegible]

المعنی انا لا اسعی لادنی [illegible] معیشة ولا یكفینی قلیل من المال ولكنی اطلب

المجد الاصیل الثابت واسعی له مفعول ما لم یسم

فاعله ای مفعول فعل او شبه فعل لم یذكر فاعله وانما لم یفصله

عن الفاعل ولم یقل منه كما فصل المبتدا حیث قال ومنها المبتداء

لشدة اتصاله بالفاعل حتی سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف

فاعله ای فاعل ذلك المفعول وانما اضیف الی المفعول لملابسة

كونه فاعلا لفعل متعلق به واقیم هو ای المفعول مقامه ای مقام الفاعل

فى اسناد الفعل او شبهه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف
فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل
اى الماضى المجهول ويفعل اى المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل
ويفتعل ويستفعل وغيرهما من الافعال المجهولة المزيد فيهما ولا يقع موقع الفاعل
الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه اسند الى المفعول
الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم
كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى
ضَرَبَ زُيدٌ لان احد الاسناد وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول
الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فانه
مسند والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه
فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب
والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول
الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل
اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام
الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء
ولا بدون الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا وجد

المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل
تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل
في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب
كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه
الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف
زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار
الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم
مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره
جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل فتعين زيد اي المفعول
وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول
به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام
الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني
لانه عاط اي اخذ نحو اعطي زيد درهما ويجوز اعطي درهم زيدا وذلك
عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد
عمرا ومنها المبتدأ والخبر في بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات

صح مبتدأ والخبر

اومن جملة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما
على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدا هو الاسم
لفظا وتقديرا ليتناول نحو ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه
عامل لفظى كاسمى ان وكان وكاندا واراد العامل اللفظى ما يكون مؤثرا
فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه ولم يتعرض المجرد
وثانى قسمى المبتدا الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين
او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية
مجراها كقرشى الواقعة بعد حرف النفى كما ولا والالف والاستفهام ونحوه كهل
وما ومن وعن سيبويه جواز ابتداء بها من غير استفهام ونفى مع قبح ولا خفش
يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
اذا الداعى المثوب قال يالا فخير مبتداء ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن
لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو منكم صح باجنبى وهو غير جائز لضعف
عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او جرى مجراه
والضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله اراغب انت عن الهتى يا ابراهيم
واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عايد الى الزيدان

ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنية مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ

وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة

الواقعة بعد حرف النفي الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي

او الف الاستفهام اسما مفردا مذكورا وبعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد وجوز

بدعما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون

فانها ح خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها لسد

مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبر فاعلية مقدما عليه فهمنا

ثلث صور احدها اقائما الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا مؤخر

للصفة او قائم ... وثانيها اقائم زيد ونحوه فيه الامران كما عرفت والخبر

هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات

الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة

المذكورة لانه ليس باسم المسند به اى ما يوقع به الاسناد واحترز به

عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة

المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا ولك

ان تقول المراد بالمسند به المسند الى المبتدا او يجعل الباء بمعنى الى والضمير

الى المجرور راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا

ح ان يكون الزيدان مبتدا او يكون خبرا مقدما عليه ... وثالثها اقائم الزيدان و

يتعين

فاعلا للصفة ... الاوصاف ...

ولو

ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر
هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند
اليه شيء فمعنى المبتدا عامل في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما
غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر وقال الكوفيون
كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن
العوامل اللفظية واصل المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم
يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات
متقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدا التقديم جاز
قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه
رتبة لاصالته في التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير
الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر
لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه
ان يكون معرفة لان المعرفة معنا معينا واللائق المهم الكثير الوقوع في الكلام
انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا
تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص وبالتخصيص يقل انتشارها
فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد

متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخبر

جزء ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فينادي

المخاطب عن تعيين فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن

فيها فكل واحد منهما تخصص بهذا الصفة فجعل مبتدأ في الدار خبره

رجل

ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت

عموم الافراد وشمولها فعمت وتخصصت كانه قال لا احد من جميع

الافراد بل عموم واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة

خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يخصص به الفاعل لشبهه

به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يخصص به الفاعل قبل ذكره هو

صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكره

بعده يصح ان يحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون

خيرا كما اذا كان مجيء حبيب منه وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو والمهر له

بنباح يفهم معنا ويتشأم يكون شرا الاخير فعلى الاول يصح القصر بالنسبة

القصر

الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح لتقدير وصف حتى

يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي

اذ ذكر العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم

الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصفة بصحة استقراره
في الدار وهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك
لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل
وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام
من قبلي عليكم هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين
منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه [illegible]
من التخصيصات التي يحتاج في تحصيلها الى هذه التكلفات الركيكة
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة و
لا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما الفائدة
كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الكلام الاسم
فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة
ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية
مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا
كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها
فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد يربطها به وذلك
العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل

زيد موضع المظهر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر نفس المبتدا نحو قل

هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو

البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان

منه لاجل ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذي

وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون

البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى مأول بجملة بتقدير

الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم

الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه

الاكثر ان الظرف لابد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل فاذا وجب

التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم

الاصل في المبتدا التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار

اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام

اى على معنى يجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب ح

تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على

ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك

وابوك خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام

وهذا مذهب سيبويه
وذهب بعض النحاة الى
ان ابوك مبتدا لكونه
معرفة ومن خبره م

وضع المظهر

بعض نسخ ثم

هو الصحيح

كانا اى المبتدا والخبر معرفتين متساويين فى التعريف او غير متساويين
فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر
خبر نحو زيد المنطلق وكانا متساويين فى اصل التخصيص لانه قدره
حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل
منى افضل منك دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدا احترازا
عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم
المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه
اى تقديم المبتدا على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول فلما
ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل
مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل
عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون
قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون
بدلا عن الفاعل والتبس المبتدا بدلا او بالفاعل على هذا التقدير ايضا
على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه
كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة
صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب

صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا وأين اسم متضمن للاستفهام

خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر

باسم الفاعل كان الخبر مفردا حقيقة وصورة على التقديرين ليس بجملة

صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صداره

ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى

للمبتدا من حيث انه مبتدا فبتقديمه يصح وقوعه مبتدا مثل في الدار

رجل فان في الدار خبر يخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى ح

المبتدا نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى لمتعلق الخبر التابع

له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل

ضمير كاين في جانب المبتدا راجع الى ذلك المتعلق او لو اخر لزم الاضمار

قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل

التمرة مبتدا وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على

التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان

المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدا اذ في تاخيره

خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن

الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اى

التقديم

الى تقديم الخبر على المبتداء في جميع هذه الصور لما ذكر وقد يتعدد الخبر
من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد
اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف
مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط
نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك
العطف اولى نظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان
يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان المتعدد بالعطف لاخفا
به لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر
بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو حمل
التعدد على الاعم فلا اقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط
وهو سببية الاول للثاني او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة
فمن الله فيشبه المبتدا الشرط في سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفا
في الخبر ويصح عدم دخوله عليه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما
اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن
معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة
فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون

لان شرط

صلة فعلا او ظرفا متنا ولا بالفعل ليتأكد مشابهة الشرط لا يكون الا فعلا

او فى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة

بهما اى باحدهما او فى حكمها اى فى حكم النكرة الموصوفة بهما الاسم المضاف

اليها مثل الذى يأتينى هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى

فى الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم

الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان الموت الذى تفرون

منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتينى هذا مثال او كل رجل فى الدار

هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم

المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتينى او فى الدار

فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا

الذى يصح دخول الفاء على خبره مانعان من دخوله عليه لان صحة

دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت

ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى

الانشائية والشرط والجزاء من الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق

من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم

فان قيل باب كان وباب علمت ايضا بالاتفاق مانعان فاوجه

طريف

تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف
المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك للتخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيها والحق بعضهم وقيل هو سيبويه ان المكسورة بهما
اى بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انما امتنع
عنه لانها لا يخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله
ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم
ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالحاق قيل
بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد
بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام
الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر فان
وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى
واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله
ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدا
لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا الا واجب وقد
يجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم
او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ولذا يجب حذفه ايضا عند

اذا قطع النعت بالرفع
نحو الحمد لله اهل الحمد
واى هو اهل الحمد
انما وجب حذفه

ابروی منور که در بدار ماه زد نعره که الهلال والله

من قال فی نوم الرجل زید تعذیبه هو زید کقول المستهل المبصر ای المبتدا المحذوف

جوازا مثل المبتدا المحذوف فی قول المستهل المبصر للهلال الذی تمنع صوته عند

البصاره الهلال والله ای هذا الهلال والله بالقرینة الحالیة ولیس من باب

حذف الخبر بتقدیر الهلال هذا لان مقصد المستهل تعیین شئ بالاشارة

والحکم علیه بالهلال لیتوجه الیه الناظرون ویرونه کما یراه وانما

اتی بالقسم وجوبا علی عادة المستهلین غالبا ولئلا یتوهم نصب الهلال

عند الوقف وقد یحذف الخبر جوازا ای حذفا جائزا القیام قرینة من

شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فی قولک خرجت فاذا السبع فان تقدیره

علی المذهب الصحیح کما نص علیه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف

علی ان یکون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غیر ساد مسده ای ففی وقت

خروجی السبع واقف وقد یحذف الخبر لقیام قرینة وجوبا ای حذفا واجبا فیما

التزم ای فی ترکیب التزم فی موضعه ای موضع الخبر غیره ای غیر الخبر وذلک

فی ابواب اربعة ما ذکره المص اولها المبتدا الذی بعد لولا مثل لولا زید

لکان کذا ای لولا زید موجود لان لولا الامتناعیة الشئ لوجود غیره فیدل

علی الوجود وقد التزم فی موضع الخبر جواب لولا فیجب حذفه لقیام قرینة

والتزام قائم مقامه هذا اذا کان الخبر عاما واما اذا کان خاصا فلا یجب حذفه

لکانا التزم

في قوله

كما قال الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هنا

على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر
اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيهما
كل مبتدا كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول
او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك
مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي
زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا
حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد
عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال
مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية قائم مقام الظرف القائم مقام
الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الحفني هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات
كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اريد
الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل او كليهما
ثم تقول حذف المفعول الذي هو ضمير الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما
ويكون حذف ذو الحال مع قيام القرينة نقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته
يعني ان چنان كسي زدم مرد ... در حالتي

ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال واقام الحال مقامه
كما تقول راشداً مهدياً اي سر راشداً مهدياً وافعل هذا يكون نوع
مستقيم من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي
زيداً قائماً حاصل بجعل قائماً من متعلقات المبتدأ وغيره وحذف الخبر
من غير سد مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف
الى صاحب الحال اي ضربي زيداً ضربه قائماً وذهب بعضهم الى ان
هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيداً الا قائماً
وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو
التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته
فهذا الخبر وجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف
في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسماً به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك يدلك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم
به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه
فيجب حذفه [illegible]مر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح
لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبران ولموافقتها اي عن

جز

خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى ان وكان ولكن و[illegible]

ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لمشابهتها

الفعل المتعدى كما يجئ عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبر ان واخواتها المسند

الى شئ آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان

وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها فقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها (والخبر المبتداء)

عنه والمراد بدخولها ل هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لاثبات اثرها

فيهما لفظا او معنى فلا ينقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه

فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان لهذا المعنى

بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند

المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه

الحروف ولا ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل

الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم فى ان

زيدا قائم فانه مسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر الخبر المبتدا

اى حكمه كحكم خبر المبتدا فى اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة

وفى احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا او محذوفا فى شرايطه من انه

اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره

بعد ان صح كونه خبر الوجود الشرط له وانتفاء ما بعده ولا يلزم من ذلك
ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد
انه يجوز ان يقال ابن زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان ابن زيد وان من ابوك
الا في تقديمه اى ليس مع كا مع خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه
على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك ان هذه الحروف فروع
على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم
المنصوب على المرفوع فلما اثبت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليهما
بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانهما عن درجة
الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس مع كا مع خبر المبتدا في تقديمه الا
اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تع
انّ الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو انّ من البيان نحو انّ
من البيان لسحرا وانّ من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع
في غيرها خبر لا التي الكائنة لنفي الجنس اى لنفي صفة الجنس اذ لا دخل لها
مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل عن نفسه هو المسند الى شئ آخر
هذا شامل لخبر المبتدا وخبر انّ وكان وغيرها بعد دخولها اى دخول لا
فخرج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر انّ فلا يرد نحو زيد

فلا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ضريب دانما عدل عن المثال المشهور
وهو قولهم لا رجل فى الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فى الدار صفة بخلاف
ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ان تقع صفة على
ما هو ... فيما فى الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة
لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل
وليكون مثالا للنوعين خبرها الظرف وغيره وقد يحذف خبر لا هذه حذفا
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله
الا الله اى لا اله موجود وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ
لان الحذف عندهم واجب والمراد لا يثبتونه اى لا يظهرونه الخبر
فى اللفظ اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال
انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين يحملون
ما يرى خبرا فى مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس فى معنى النفى والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها المثل
ليس هو المسند اليه وهذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعدهما
خرج به غير الاسم ما ولا بما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه فى
ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة

اى فلا ينتقض التعريف بمثل ابوه فى قوله ما زيد ابوه قائم فان ابوه
قائم فان ابوه وهنا من حيث اسناده الى ليس مما دخل عليه هذه الحروف
بل انما دخل على جملة ابوه قائم منه

بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخصوص بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة

هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم لا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر

بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز

ورد القران مثل ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل

لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا

بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر على لا على موارد السماع نحو قوله من

من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي

الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر والتكرار

في البيت اعلم ان المراد بالمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا

او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض

بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات فقال فقال

المنصوب هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد

بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة

والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين

ومسلمين منه اي من المنصوبات ... او مما يشتمل اشتمل على علم المفعولية

المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده

انما قدم المفعول المطلق لانه مفعول حقيقي ... او جده فاعل الفعل المذكور ... من قيام هذه المفعولية ...

اعلم ان المفعول ... المفعول مطلقا ... ويكون ... الشيء او المفعول ...

القصد ... الارض ... (marginal glosses)

بالتمام

بالباء او في الموضع او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يقع

اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به

او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل

الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا له

اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن جسامة وشرف شرافة واعنا

زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام

اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورة صفة للفعل وهو اعم من ان يكون

مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا

كان مقدرا نحو اذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب او اسما فيه معنى

الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا

حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به

ان الفعل كان بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى

الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته

تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه

معنى الفعل عنده وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان لكراهتي

اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها

اي لا ان يكون الفاعل مؤثرا في المفعول

لان الفعل يدل على الفاعل والحدث والزمان

نعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها
بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما
في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني
كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل
مشتمل عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به
فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون
المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل
والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا
للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي
للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدال على التعدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات
الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للعدد والنوع جلست
جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي
مغاير للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب
نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي فقعدت و
وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول

للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى

قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف

اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا

اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله

سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة

اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن

والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا

اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر

وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرت

شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم

بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا

قياسيا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما فى مواضع متعددة

منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا

اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا الا يجب حذفه

لما ستعرف من علة وجوب حذفه

بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى

داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه

لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف

الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير

شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر

عن الاسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا

وانما وجب جمع بين الضابطين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا

عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا سير البريد اى تسير سيرا

البريد فذكر مثالا لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع

الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة اولى ماهو فعل للمبتدا والى ما ينتسب به فعله

او الى مفرد او مضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى

وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع التى

يجب حذف الفعل الناصب المفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق

وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف

الى الفاعل والمفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه

المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فقوله

شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن

وانما وجب حذف الفعل فيها لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذى يتصل الذهن منه غايات التى هى مصادر وقيامها مقام عواملها كالالات الذى يكون بسبب الذات عنه

والغرض من المحذوف الجملة متقدمة والغرض الوثاق لان شد الوثاق بدل على المنون والفدو لا يحتمل سبب والتحصيل غير المحصل للتحصيل غير

والغرض

او الفداء فبفضل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء
اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع
ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به احترز
به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا
اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد
زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو
صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى
المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار
وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى قام به معناه فاحترز به عن نحو مررت
بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت
صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر
وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول
المطلق وهى صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له
ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة
مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول
المطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول
المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع

مضمون جملة وهي قوله علي الف درهم لانه مضمون الاعتراف ولا محتمل له
سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق
لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امر يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون
جملة لها اي لهذه الجملة محتملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا
اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون الجملة وهي
قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره اي لغير المفعول المطلق
لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل
الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد
اسم الفاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه
تاكيد لاجل غيره ليندفع الغير وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه
انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى
اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم
هذه القاعدة من قيد الاضافة اي هو مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا
يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال
من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك لبابين
اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانك في مقام اقامة كثيرة متتالية

فنوع

فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلثي بحذف الزوائد ثم حذف
حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك
سعدا اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف
الب فانه يتعدى باللام **المفعول به** هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه
فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل
الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيدا
ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه
بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها
لان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق مما يفهم من مقارنته
لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر
اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضُرِبَ زيدٌ على
صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد
درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر
اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا
ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر
نحو ضربت زيدا فان زيدا وقع عليه بلا واسطة حرف فعل فاعل قد اعتبر اسناده

مفعول به ٧٤

الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة

الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه

الحبيب اتمنى ولما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام والشرط نحو من رأيت

ومن تكرم اكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه فى حيز ان نحو من

ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به لقيام قرينة مقامه

اما جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل لقرينة

المقالية التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل

للقرينة الحالية او وجوبا فى اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب

الحذف فى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة

مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة

سماعى اى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة

بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه

وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد

واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا ماهولا معمورا لا خرابا واهلا

لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثانى من تلك

المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه

او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما

مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت فلا منزلة من له صلاحية النداء

ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداءها فهي في حكم من يطلب اقباله كلا

المندوب لانه الصحيح المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا تنزيله

منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا

افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما

بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك

تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى

كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى

بحرف نائب مناب ادعوا من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واى والهمزة

واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا متعلق بالطلب اى طلبا لفظيا

بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيدا او تقديرا بان يكون آلته مقدرة نحو

يوسف اعرض عن هذا وللنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا نحو

يا زيد وللمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى

عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر حذفا لازما

لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد

بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها

اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب

الطلب

او تقديرية بان يكون النائب كما في المثالين المذكورين او للمنادى الملفوظ نحو يا زيد

المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي

الجملة وعند سيبويه جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد

حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي

احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى المنادى قدم بيان البناء

والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب المنادى الاختصار

في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها على ما يرفع به اي على الضمة او الالف

او الواو التي يرفع المنادى في غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار

والمجرور اغني به فلا ضمير وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام

ان كان المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم

لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني

المفرد المعرفة بوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب

الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك

وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى

الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل

مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء

ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض

اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخله وقت الاستغاثة به

وبلام

وهي اللام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين
امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف
المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم
في هذا المثال مستغاث ومستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع كاف الضمير الذي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو
كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد
ويا لعمرو انما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه
كانت مشابهة للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت
مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى
بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام
التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلا اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله
فيما بعده وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين
لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم المفعول
لينصره فينتقم منه ويستريح من المخصومة وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب
منه لينصره فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه اخر

ذكره المصنف فى الايضاح وهو ان المنادى فى قولهم يا للّه وا هى ليس الماء ولا

ولا للدواهى وانما المراد يا قوم ايا هولاء اعجبوا للماء وللدواهى ولا يخفى

عليك وان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير

فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها ح كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اى يبنى المنادى

على الفتح لالحاق الفها اى الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها

ولا لام فيه لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح وبين اثريهما تناف لا يمكن

الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اى ينصب

بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام والالف

لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى

المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ان لا يكون

مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون

معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا

لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثانى هو ما لا يكون مفردا لكونه شبه

مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما لا يكون مفردا ولكن لا يكون

معرفة مثل يا مقولا لغير معين اى للرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا

لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع هو ما لا يكون مفردا ولا معرفة

مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفا

لان الذي يقتضي الفتح وقوعه موقع كاف الضمير واذا لم يكن المنادى هو الماء مثلا بل كان محذوفا فالمنادى المحذوف هو الذي قام مقام كاف الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان يكون له وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب المقدر ١٢٠

كلّ من القيدين بمثل سهل التصوّر انتفاء هما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له
على انفراده مع ان المثال الثانى يحتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا
هذه العبارة اعمّ من ان يراد ها معيّن او غير معيّن فامثلة الاقسام باسرها
مذكورة وهذه الامثلة كلّها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى
ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المفرد حقيقة
او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط
وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز
فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرا لا و محمدن لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع
بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة
المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعمّ من ان يكون
مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا و لفظيا ولا شبه مضاف او حكما
بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانها لما انتفت فيها الاضافة
المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية وا
والمشبّهة بالمضاف لانها كالتوابع المفردة فى جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه
ولما لم يجر الحكم الآ[تى] فى التوابع كلّها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار
فيه مطلقا بل لا بدّ فى بعضها من قيد فصّل التوابع الجارى هذا الحكم فيها

وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اى المعنوى لان التاكيد اللفظى
حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يكون اعرابه رفعا او نصبا
وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مطلقا
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعنى المعرف
باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما حكمها
كما سيجئ ترفع حملا على لفظه اى لفظ المتبوع الظاهر المقيد لان بناء المنادى عارض فيشبه
المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان تابع المبنى ان يكون
تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل بالمفعولية يا تميم اجمعون واجمعين فى التاكيد
ويا زيد العاقل والعاقل فى الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام
بشر وبشرا فى عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا
عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف فى الحقيقة منادى
مستقل فينبغى ان يكون على حالة الدخول يا عليه على تقدير مباشرة حرف النداء
له وهى الضم او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة
الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء العلاء النحوى القارى المقدم على
الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء
بواسطة اللام لا يكون لا منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله

ومحله النصب وابو العباس ای المبرد ان کان المعطوف المذکور کالحسن
ای کاسم الحسن فی جواز نزع اللام عنه وکالخلیل ای فابو العباس مثل الخلیل
فی اختیار رفعه لامکان جعله منادی مستقلا بنزع اللام عنه والا ای
وان لم یکن المعطوف المذکور کاسم الحسن فی جواز نزع اللام عنه مثل النجم
والصعق فکابی عمرو ای فابو العباس مثل ابی عمرو فی اختیار النصب
لامتناع جعله منادی مستقلا والمضافة عطف علی المفردة ای وتوابع
المنادی المبنی علی ما به یرفع به المضافة بالاضافة الحقیقیة تنصب
لانها اذا وقعت منادی تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولی لان حرف
النداء لا یباشرها مثل یا تمیم کلهم فی التاکید ویا زید ذا المال فی الصفة
ویا رجل ابا عبد الله فی عطف البیان ولا یجیء المعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیه
مضافا لان اللام یمتنع دخولها علی المضاف بالاضافة الحقیقیة والبدل
والمعطوف غیر ما ذکر ای غیر المعطوف الذی ذکر من قبل وهو الممتنع دخول
یا علیه فغیره المعطوف الذی لا یمتنع دخول یا علیه حکمه ای حکم کل واحد
منهما حکم المنادی المستقل الذی باشره حرف النداء وذلک لان البدل هو
المقصود بالذکر الاول کالتوطیة لذکره والمعطوف المخصوص منادی
مستقل فی الحقیقة ولا مانع من دخول حرف النداء علیه فیکون حرف النداء
مقدرا بانه مطلقا ای حال کون کل واحد منهما مطلقا فی هذا الحکم غیر مقید

ای غیر المعطوف

بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف

او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر و يا زيد اخا عمرو و يا زيد طالعا جبلا و يا زيد

والمعطوف مثل يا زيد و عمرو و يا زيد و اخا عمرو و يا زيد و طالعا جبلا و يا زيد و

والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه

مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبنى عن جواز ضمه فان جواز الفتح

لا يكون الا في المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها

اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن و موصوفه كما هو المتبادر الى الفهم

يخرج عنه مثل يا زيد الشريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن

مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من

قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع

لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركة الا

لكونه مفعولا واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها

الرجل بتوسط ايها او يا اى هذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا

يعنى العرب رفع الرجل مثله وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب

كما مر لانه اى الرجل مثله هو المقصود بالندا فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرا

موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فتدل على انه المقصود

بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى

الالتزام رفعه

وهذا لم يذكر هنا ك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة و توابعه بالجر
عطف على الرجل اى التزموا رفع توابع الرجل مضافة ومفردة نحو يا ايها الرجل
الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين
انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء
مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن المحذوف وثانيهما
لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها
ولزمت اللام الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه وما اجتمع هذان الامران
فى موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل
النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف
واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس
لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان
يقال يا النجم ويا الصعق ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة فى التى
فى قولهم من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى لانها ليست عوضا
عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه
بالشذوذ وفى الغلامان فى قولهم فيا الغلامان اللذان فرا من
من الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك اى اجاز لك
فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى تركيب تكرر فيه المنادى والمعرفة المفرد مضمومة

إياكما ان تكسبانى سوءا

وولي الثاني اسم مجرد با الاضافة ففي الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب

فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه

مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف

اليه وذلك مذهب سيبويه والخليل او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة

المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي لجواز الفتح مكان النصب على ان يكون

في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح الاول اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن

عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت

يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر والتيمي

الشاعر ان يهجوه فقال جرير مخاطبا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة

اي مكروه من تبعة مجاوبة اياي بني تيم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه

اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء

بالكسرة اذا كان قبلها كسرة ... مثل يا غلام وقلبها الفا

مثل يا غلاما ... لان النداء موضع يقعان

فيقصد النوع التخفيف لان المنادى ... من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام

نحو يا غلامي ... وحذف الياء وابقاء الكسر دليلا عليه وقلب الياء

الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان

... تعيين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى

كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة

على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو و يا عدوا وقد جاء لشاذ

فى المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف و يكون المنادى المضاف

الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفا اى فى حال الوقف تقول يا غلاميه

و يا غلاميه و يا غلامه و يا غلاماه فرقا بين الوقف و الوصل وقالوا اى العرب

فى ندائهما و دائما يا ابى و يا امى على الوجوه الاربعة كثيرا اما اضيف الى ياء المتكلم

مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما فى كلامهم كما اشار اليها بقوله

و يا ابت و يا امت اى قالوا يا ابت و يا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا و كسرا

اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء

وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ و يا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المعرفة و لم يذكره

للقلة و قالوا يا ابتا و يا امتا بالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء

فما قالوا يا ابتى و امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير

جائز و قالوا يا ابن ام و يا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الابن ايضا

فانهم يقولون بنت ام و بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامى فقالوا

يا ابن امى و يا ابن عمى بفتح الياء و سكونها و يا ابن ام و يا ابن عم بحذف الياء

والاكتفاء بالكسرة و يا ابن اما و يا ابن عما بابدال الياء الفا و قالوا بزيادة وجه

آخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن امَ و يا ابن عمَ بحذف الياء الالف

والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان

من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع

في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة

فبالطريق الاولى وهو في غيره اى في غير المنادى ضرورة اى لضرورة

شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في آخره

اى آخر المنادى تخفيفا اى للتخفيف المجرد لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم

للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه

ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير

المجرور في آخره الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط

ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى

على التقدير الثاني امور اربعة ثلاثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا

حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول

لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر

اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا

لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه

الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف

لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى

منه

من قوله ولا مندوبا

عنده وما وقع فى بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه
عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى اخره
لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون
جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين وجوديين
وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه
التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه
دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم على اقل ابنية
المعرب وهو ثلثة بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن
علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى
للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ابقاء
نحو ثبت وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم
بل مع [illegible] كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا
يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو
يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى
ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه
فقال فان كان فى اخره اى فى اخر المنادى زيادتان كانتا فى حكم الزيادة
الواحدة فى انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو غانية ومرجانة فان الياء

بل مع التاء ايضا

ازبهذا القيد

والنون فيهما زيدتا اولا لتزيدت تاء التأنيث فلا يحذف منهما الا الاخر كاسما
اذا جعلتها فعلة من الوسامة مذهب غيره لانه يكون من باب عمار ومدان
او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف
الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخير منهما
في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة وحركة ما قبلها
من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها
فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان
ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين
لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم
يأخذ هذا القيد في نحو زيادتان في حكم الواحدة لان نحو شعبان وقلبان
لان بقاء الكلمة فيه على حرفين لبس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران
اما في الاول فلانهما كانتا في حكم الواحدة فكانت زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني
فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد
المثل السائر صلت على الحلقت الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا
ويعلم من بيان شرائط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة
عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة

لتنزله منزلة تاء التأنيث في كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت
بمنزلة الجزء وإن كان غير ذلك المذكور من الأقسام الثلثة فبحرف وإلا أي فيحذف
حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الأكثر كيا حار
ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو أي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت
بجميع أجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم ما كان آخر الكلمة
على ما كان عليه قبله على الاستعمال الأكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء
على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد الضمة وفي يا كروان
يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل أي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال
الأقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه وإعلاله وتصحيحه
حكم نفسه لا حكم الأصل فيقال يا حار بالضم كأنه اسم مفرد ومعرفة برأسه
فيضم ويا ثمي لأنه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلما
تلزم قلبت ياء وكسر ما قبلها كما قلب في أدلو ويا كرا لأنه لما جعل كرو
اسما برأسه ارتفع مانع الإعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب
الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء
يعني يا خاصة في المندوب لأنه لا يدخل عليه سواها لكونها أشهر صيغتهما
فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة من
يبكي عليه أحد ويعد محاسنه ليعلم الناس أن موته أمر عظيم ليعذروه في البكاء

ولنذكره في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا
فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع
عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة
والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه
ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى
لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب
في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة
قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى
كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم
من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لانه لا يقع نكرة لانه
لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المنادى المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ
عند زيادة الالف بغيره قلبت الحرف مدة مجانسة للحركة التي في آخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه
لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام
جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضمة لا واغلامكماه لالتباسه
بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاق بهذا الهاء في حالة الوقف

يندب لبيانه ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف
الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته المتفجع عليه فلا يقال
وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذه اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن واليه حتى يعرف
ليعذر النادب بالتفجع عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب
بالحجة ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس
كاتصال المضاف بالمضاف اليه فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص والتوضيح ولهذا جاز يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا
ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه
اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء
الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر
كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الا الى انه منادى
والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانها كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا

ولبنا ركونه فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او واو
فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع
عليه وجوده اما يتفجع على وجوده عند النقل المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة
والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيدا
ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى
لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب
فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة
قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى
كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم
من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لما انه لا يقع نكرة لانه
لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف فى آخره اى آخر المنادى المندوب
لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ
عند زيادة الالف بغيره قلبت الى حرف مد مجانس الحركة آخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه
لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام
جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضمة لا واغلامكماه لالتباسه
بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اى الحاق بهذه الذات نحو الوقف

يندب لبيانه او لا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما لا الاسم المعروف
الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال
وارجلاه اذا ما اشتهر بهذه اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن والبديهة
ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب
بالجيد ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس
كاتصال المضاف بالمضاف اليه فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص والتوضيح ولهذا جاز يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا
ليونس فانه يجوز الحاق الالف بجز الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه
اقوى منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف الندا
الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان ندائه لم يكثر
كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الا الى انه منادى
والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانها كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا

من المعارف التي يجوز فيها حذف الحرف لعلم سواء كان مع بدل من حرف النداء
كلفظ الله تم فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير
بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف
ولفظ اى ذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف
بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اى هذا من غير
ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى معرفة كانت نحو يا غلام زيد
افعل كذا والموصولات من نحو لا يزال محسنا احسن الى اى كل معرفة واما المضمرات
فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس
فى اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم
جنس شذوذا قالت امرأة امرئ القيس حين كرهته وفى افتد مخنوق اى
يا مخنوق قاله شخص وقع فى الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق
حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفى اطرق
كرا انك يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم المنادى غير العلم قيل هى رقية يصيدون بها الكروان
يقولون اطرق كرا ان النعام فى القرى فيسكن ويطرق
حتى يصادوا المعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى
القرى فلا تخلى ليض وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا

الا انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع
دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس
من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا
فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع **الثالث**
من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اى
مفعول **اضمر** اى قدر عامله الناصب له **على شريطة التفسير** الشريطة
والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط
هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا
عن الجمع بين المفسِّر والمفسَّر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه كضرب بعمر نحو زيدا بوك ولا يريد به ان يليه
الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزءا لكلام الذي
بعده نحو زيد لعمرو ضربه وزيدا انت ضاربه **مشتغل** ذلك الفعل او شبهه
عنه اى عن العمل في ذلك الاسم **بضميره** اى بالعمل في ضميره **او** في **متعلقه**
اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك
الاشتغال لا بسبب آخر **بحيث لو سلط** بمجرد رفع ذلك الاشتغال **عليه**
اى على ذلك الاسم **هو** اى الامر من الفعل وشبهه بعينه **او مناسبه** اى ما

في الترادف واللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو

الظاهر المتبادر وبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت فان المانع

من عمل ضربت في زيد ليس هو اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه

ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج نحو كان في نحو زيد لكنته

وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية

اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالث اشتغال

الفعل بالضمير مع تسليط تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابع اشتغال الفعل بالمتعلق

ولا يتصور بالترادف الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد

المصنف اربعة امثلة ثلثة منها المشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد المشتغل

بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه

نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف

فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال

الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع

تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزم ملابسته

للمحبوس عليه ينصب زيد في هذه الامثلة المذكورة بفعل مضمر يفسره ما بعده اى ضربت يعني الفعل

المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته

اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت

فانه مفسر بما يرادفه اعنى مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعنى ضربت
غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزم
اعنى حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان اى في مواقع الظن في بادى النظر ١ علم
من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الامران
وبهذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتدا ١ الى
اى بكونه مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح
عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى
الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة
للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى يترجح الرفع لسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة
المرجحة للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب من جانب الرفع والنصب
كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل
عنه طلبا كالامر والنهى والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف
على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهى اقوى لانها لا يقع
بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع
في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف وانما قال مع غير الطلب احترازا

عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار فيه النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل بعيد ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من لوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الجملة الاسمية فالمراد لزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيد لقيته وبعد حرف النفي بمعنى ما ولا وان وليس لان ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع فلا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمروا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حروف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام مثل من اكرمته وزيد ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة الا فيضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكون فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي لانه

فلا يقع الاسم المذكور بعدهما ولما ولن لا انهما لم تذكر بدون معمولهما

على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهى خبرا عن المبتدا بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهى لا يحتمل الصدق والكذب يعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه وزيد لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اى ما بعد حرف الاستفهام والنفى واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهى النصب في الاسم المذكور اذ هى اى هذه المواضع مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا انى لا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اى لا التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر بالصفة في هذه في حال الرفع بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع انما قال في حال النصب لانه في حالة الرفع لا مفسر مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالتباس انما هو بين جزئية خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شىء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره لكان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شىء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شىء

مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق الله تعالى
كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوى الامران اى الرفع
والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته
اى عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير
اى يستوى الامران فيما اذا عطفت الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة
ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه
اى خبر جملة اسمية
بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب بينهما ففي الرفع تكون
اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فيعطف
على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا
هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد
بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى
اى الرفع والنصب
واما باعتبار المبتدا فالصغرى اقرب ويجب النصب اى نصب الاسم
المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت
من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار
النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا
ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب ورود حرف التحضيض لا يدخل
اى بعد لولا ولوما
الا على الافعال بالاستقراء اتفاقهم دخولها على الفعل لفظا او تقديرا.

نحو ان زيداً ضربته ضربك مثال الحرف الشرط والا زيداً ضربته مثال الحرف التحضيض
وليس مثل ازيدٌ ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان
زيداً فيه وان كان يظن فى بادى النظر انه الى زيد مما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعنى اُذهب فان قلت
لا ينحصر المناسبة فى اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس
او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيداً يلابسه الذهاب
به او يلابسه احد باب الذهاب به او اذهبه قلنا المراد بالمناسب
ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما
ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى زيد فى المثال واجب
بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اى مثل ازيد ذهب به قوله
كل شىء فعلوه فى الزبر اى فى صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شىء فى الزبر فقوله
فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا افسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست

لفعلهم
على القطهم لانهم لم يوقعوا فيما فعلوا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابت
افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود
واذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا
لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول
لهم فالرفع لازم عليهما ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة لشيء
والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر للمبتدا تقديره كل شيء هو مفعول
لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق
ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا
او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة عع ان القراء اتفقوا
فيه على الرفع الا في الرواية الشاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى تكلف
لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار
فاشار المص الى ما تكلفوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما الفاء فيه بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف
واللام في الزانية والزاني مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخل عليه
مرتبطه بالشرط الدالة على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل